العلم بكذب مدعي فرعية الوهمية وحكمها عقدا البطلان والاشتغال
برده وقسم يحتملهما اي الصدق والكذب على السواء خبر الفاسق
وحكمه التوقف فيه قال القائل فتثبتوا وقسم ترجح احداهما اليه و
هو الصدق على الآخر وهو الكذب خبر العدل المستجمع شرائط
الرواية وحكمه العمل به لاعتقاد مجتهده والمقصود هذا
النوع ولهذا النوع اطراق ثلاثة طرق السماع وذلك
اما ان يكون عزيمة وهو ما يكون مع جنس الاستماع وهو اربعة
اقسام قسمان منه حقيقة احدهما احق وقسمان عزيمة لهما اشبهية
بالرخصة فالاول ان يقرأ على المحدث من كتاب او حفظ
وهو يسمع ثم تقول اهو كما قرأت عليك فيقول نعم او يقرأ المحدث
عليك وانت تسمع فعن المحدثين الثاني اولى وعند الامام الاول او
اي والاخر ان يملي المحدث اليك كنا نا على رسم الكتب من
العنوان وغيره وذكر في حدثني فلان عن فلان الخ ان قال عن
النبي عليه السلام ويذكر متن الحديث ثم يقول اذا بلغك كتابي
هذا وفهمته فحدث به عني بهذا الاسناد فهذا الكتاب من الغائب
كالخطاب وكذلك الرسالة على هذا الوجه ان يرسل اليه
رسولا ان فلانا اخبره الخ فيلونا ان يحتجني اذا شئنا بالحجة اي
بالبينة انه رسول فلان او كتابه على ما عرف في كتاب القاضي او
يكون رخصة وهو ما الاستماع فيه اصلا كالاجازة بان
يقول اجزت لك ان تروي عني هذا الكتاب الذي حدثني به فلان
او مجموع مسموعاتي والمناولة بان يعطيه كتابه سماعه ببيده

مطلب القراءة

مطلب الإجازة والمناولة

ويقول

ويقول اجزت لك ان تروي عني هذا وهي تأكيد للاجازة اذ الكتبي
المناولة بدونها وتجوز الاجازة للمعدوم كما اجزت لفلان ولمن
يولد لي ما تناسلوا والمجاز له اذا كان عالما بما في الكتاب تصح
الاجازة والا لكن عالما به فلا تصح وتصح اجازة المجاز له بان
يقول اجزت لك مجازاتي الواحوط ان يقول اجزت لي واجاز لي فلا
حدثني لعدم السماع الثاني طرف الحفظ والعزيمة فيه ان
يحفظ المسموع من اوله الى السماع الوقت الاداء والرخصة ان
يعتمد الكتاب ولو بخط غيره وفي التوضيح واما الكتابة فقد
كانت رخصة انقلبت عزيمة وفي هذا الزمان صيانة للعلم
فانه نظر فيه وتذكر حاكما سمعه له يكون حجة وتحمل الرواية
لانه التذكر كالحفظ والا يتذكر فلا عند ابي حنيفة رح وكذا القاضي
والشاهد وجوزه ابو يوسف رح في الاولين ومحمد رح في الثلاث
يسيرا والثالث طرف العزيمة والاداء فيه ان يؤدي المسموع
على الوجه الذي سمع باللفظ او معناه لقوله عليه السلام نضر الله
امرأ سمع منا شيئا فوعاها فاداها كما سمعها والرخصة انه
ينقله بمعناه لحديث اذا اصبتم المعنى فلا بأس فانه كان الحديث
محكما اي منضم المعنى بحيث لا يحتمل غيره اي الا معنى واحد يجوز نقله
بالمعنى لمن له بصر اي معرفة بوجوه اللغة كنقل قعد الى جلس
والاستطاعة الى القدرة واذا كان ظاهر معلوما يحتمل غيره كعام
يحتمل الخصوص او حقيقة يحتمل المجاز فلا يجوز نقله بالمعنى
الا للفقيه المجتهد ليؤمن الخلل وما كان من جوامع الكلم قليل اللفظ

Copyright © King Saud University